

Distr.: General
27 November 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2024

29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعية تلبيةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز

تلخّص هذه الوثيقة التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة. ومن بين التوصيات الـ 43، أُنجِزت 32 توصية في النطاق المقرر، ولم تتقدّم توصيتان، ويقود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية توصيةً واحدة. ومن بين التوصيات المتبقية، سيتم الانتهاء من سبع توصيات خلال عام 2024 وستستمر توصية واحدة حتى عام 2027.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس في القيام بما يلي: (أ) أن يعترف بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، وأن يشجّع التحول الجاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ و (ب) أن يقرّر إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتبقية من خلال دورة الإبلاغ العادية للخطة الاستراتيجية للمكتب، متشياً مع القرار 17/2023؛ و (ج) أن يحيط علماً بنتائج الاستعراض الذي أجراه طرف ثالث لحالة تنفيذ التوصيات؛ و (د) أن يذكر بقراريه 24/2022 و 23/2023 بشأن تكليف المكتب طرفاً ثالثاً بإجراء استعراض سيقدم إلى المجلس في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - معلومات أساسية
3	ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة
3	ألف - الولاية والاستراتيجية
4	باء - الحوكمة والإدارة
6	جيم - إدارة المخاطر وبيئة الرقابة
8	دال - الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية
11	هاء - الإدارة المالية وإدارة الأداء
13	واو - مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i)
15	رابعا - السبل المقترحة للمضي قدما

أولا - مقدمة

- 1 - تلخّص هذه الوثيقة التقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة وتحدّد حالة التوصيات الطويلة الأجل التي ستُنَفَّذ في إطار رحلة التحول التي يجريها المكتب.
- 2 - وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، كان طرف ثالث قد بدأ استعراضا يشمل جميع التوصيات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة، بغية تقييم نوعية التنفيذ ومدى استجابة النتائج المحقّقة حتى الآن للتوصيات. وبذلك، فإن هذه الوثيقة هي التقييم الذاتي للمكتب لتنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، وهي تعترف بأن نتائج الاستعراض الذي أجراه الطرف الثالث قد قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانيا - معلومات أساسية

- 3 - تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 13/2022، أصدر المكتب تكليفا بإجراء استعراضين من جانب طرف ثالث يتناولان ما يلي: (أ) آليات الرقابة القائمة فيما يخص الاستثمارات المتصلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار ('S3i')؛ و (ب) نظم الرقابة الداخلية للمكتب وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة فيه. وشمل الاستعراض الأخير 43 توصية مقدّمة إلى المكتب وخمس توصيات مقدّمة إلى المجلس. واستجابة لهذين الاستعراضين، وتمشيا مع القرار 24/2022، وضع المكتب خطة استجابة شاملة تحدّد 82 إجراء سينفّذها المكتب لمعالجة التوصيات الـ 43.
- 4 - وقد صيغت هذه الخطة لتنمّش مع ستة مجالات مبيّنة بالتفصيل في الاستعراض، وهي: الولاية والاستراتيجية؛ والحوكمة والإدارة؛ وإدارة المخاطر وبيئة الرقابة؛ والأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية؛ والإدارة المالية وإدارة الأداء؛ ومبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وبالإضافة إلى التحديثات التي قدّمها المدير التنفيذي في الدورات العادية للمجلس، أبلغ المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة هذه من خلال منصة رصد إلكترونية متاحة للجمهور ومن خلال إحاطات التحديث الشهرية التي يقدّمها المدير التنفيذي، بما يتمشى مع القرار 24/2022⁽¹⁾.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة

- 5 - من بين التوصيات الـ 43، أنجزت 32 توصية ضمن النطاق المقرر، ولم تنفذ توصيتان، ويقود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية توصية واحدة (انظر الفرع هاء). ومن بين التوصيات المتبقية، سيتم الانتهاء من سبع توصيات خلال عام 2024 وستستمر توصية واحدة حتى عام 2027. ويرد أدناه وصف للتقدم المحرز في التوصيات وحالة تنفيذها.

ألف - الولاية والاستراتيجية

- 6 - قدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث ثلاث توصيات تتعلق بالولاية والاستراتيجية، وهي:

(1) الأداة الإلكترونية لرصد خطة الاستجابة الشاملة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(أ) تتقيح الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وإشراك المنظمة بكامل نطاقها وهيئات الحوكمة ذات الصلة في هذه العملية - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(ب) إعادة التركيز على الولاية الأصلية للمكتب بوصفه منظمة من منظمات الأمم المتحدة تعمل بناء على طلبات تقدم إليها، وتقدم خدمات لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين، والتحديد الدقيق لنطاق وشكل التعاون مع القطاع الخاص - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(ج) إعادة تركيز الأولويات الاستراتيجية ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك جودة تقديم الخدمات، والتسعير، ومستوى الاحتياطي التشغيلي، من أجل تنفيذ خريطة طريق استراتيجية يوافق عليها المجلس التنفيذي - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

7 - والتوصيات الثلاث يعزز بعضها بعضا، ويجري تنفيذ هذه التوصيات بطريقة متكاملة. وخلال عامي 2022 و 2023، أعاد المكتب صياغة خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025⁽²⁾، مستتيرا باستعراضٍ لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية معجل ومبكر. واعتمد المجلس في دورته السنوية لعام 2023 استعراض منتصف المدة والخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها. وفي القرار 16/2023، اعترف المجلس بأن استعراض منتصف المدة يستند إلى مشاورات داخلية وخارجية شاملة.

8 - واعترف المجلس أيضا بأن الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها تستند إلى قرار الجمعية العامة 176/65⁽³⁾. وقد أوقف المكتب جميع رؤوس الأموال الأولية لاستثمارات القطاع الخاص المؤثرة، وهو ما يُعرف أيضا بالأنشطة على صعيد العرض المرتبطة بـ "تمويل التنمية"، ولم يعد يسعى إلى توفير أي رؤوس أموال أولية لهذه الاستثمارات. وبناء على ذلك، ووفقا للخطة المعاد صياغتها، يواصل المكتب الاضطلاع بأنشطة التنفيذ القائمة على الطلب بوصفها معاملات تبادلية، مع استرداد كامل للتكاليف دعما لشركائه في منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

9 - وإلى جانب الخطة المعاد صياغتها، أقر المجلس التنفيذي إطارا موسعا للنتائج، يشمل مؤشرات وغايات استراتيجية للمساهمة وأهدافا إدارية. ويحدد هذا الإطار طموحات لإحداث الأثر ويؤكد أن المكتب يسعى إلى التأكد من المساهمات في تحقيق الأثر من خلال التقييمات المواضيعية الخارجية، وتحليل الحافظات المرتبط بأهداف التنمية المستدامة، والبيانات الوصفية ذات الصلة، وتعزيز القدرة على الإبلاغ القائم على النتائج.

10 - ويتألف إطار النتائج الموسع من تسعة مؤشرات أداء رئيسية للمساهمة و 12 مؤشرا إداريا. وقد وضعت معظم المؤشرات لتعزيز السلوكيات التنظيمية كي يفي المكتب بمعايير نوعية محددة. ومع نضج النظم والعمليات، من المتوخى وضع مؤشرات إضافية، بعضها للرصد من خلال لوحات المتابعة الداخلية للإدارة، في حين يمكن أن يكون البعض الآخر جزءا من إطار النتائج الموسع للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

باء - الحوكمة والإدارة

11 - قدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث توصيتين بشأن الحوكمة والإدارة:

(2) DP/OPS/2023/6.

(3) A/RES/65/176.

(أ) ينبغي أن يعقد المديرون الإقليميون اجتماعات منتظمة لإجراء مناقشات ولتكوين فهم مشترك وتحديد سبل العمل على نحو يفضي إلى تحقيق أهداف المكتب في جميع المناطق، إلى جانب تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة - **أُنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(ب) ينبغي للمكتب أن يحدد نوع النظام التشغيلي المطلوب لدعم إدارة المشاريع والبرامج، واحتياجات إنجاز المشاريع، والمهام المؤسسية الرئيسية للمنظمة في جميع المناطق. ويجب إشراك المناطق في هذه العملية منذ بدايته - **التحول ماضٍ على طريق الإنجاز بحلول عام 2027**.

12 - ومنذ أيار/مايو 2022، أُدرج المديرون الإقليميون في فريق الإدارة، واجتمع هؤلاء على أساس ربع سنوي منذ كانون الثاني/يناير 2023. وتُعزّز هذه الإجراءات المواءمة الاستراتيجية والتنسيق الداخلي، كما تكفل اتباع نهج أكثر شمولاً لقيادة المنظمة، مع مراعاة السياقات المختلفة لكل منطقة والسياقات المختلفة داخلها.

13 - وبغية تعزيز تبادل المعارف على نطاق المنظمة بأسرها، أنشأ المدير التنفيذي ثمانية مراكز للبعثة⁽⁴⁾ يشترك في رئاستها مدير إقليمي ومدير للمقر. والهدف من المراكز هو تركيز الجهود التنظيمية على تسريع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما هو منصوص عليه في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها. وتعزز المراكز التنسيق والتعاون الداخليين، كما تهيئ مساحة للتعليم في إطار المؤسسة، وبذلك تتيح الاستفادة من الخبرة وتبادل أفضل الممارسات ابتداء من تصميم المشاريع وحتى تنفيذها.

14 - وتمشيا مع توصية الطرف الثالث والخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها، فإن أحد الموضوعات الرئيسية التي تدعم تحسين قدرات المكتب هو التزامه بضمان ملائمة العمليات وأنظمة المعلومات للغرض المنشود وتكاملها واستفادتها من الرقمنة.

15 - ومن المتوقع أن يدوم برنامج الابتكار والرقمنة التابع للمكتب لعدة سنوات وأن ينتهي في عام 2027. وسيوسع البرنامج القدرات المتصلة بإدارة المعارف والبيانات. وستعطي الأولوية في فترة السنتين المقبلة للحلول التي: (أ) تحسّن قدرتنا على اجتذاب المواهب وتوظيفها وإدارتها؛ و (ب) تعزّز المشتريات العامة؛ و (ج) تحسّن قدرتنا في إدارة الحافظات والبرامج والمشاريع. وفي الوقت الذي يجري فيه صقل ومواءمة نطاق البرنامج، والحوكمة، وإدارة حالات التبعية، وفي الوقت الذي تجري فيه عملية اختيار المنظومة الرقمية المقبلة، يقوم المكتب بتنفيذ مشاريع تجريبية تشمل موظفين من جميع أنحاء المنظمة.

16 - وكما تكون العمليات الحالية لإدارة المشاريع والبرامج والحافظات متوائمة ومتكاملة مع برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها، يجري استعراض هذه العمليات ويعاد النظر فيها لتحسين جودة تصميم المشاريع وتسليمها الناجح لشركائنا. وهذه المبادرة الطويلة الأجل أساسية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها.

17 - ويشكل كلٌّ من الشركاء والموظفين محور هذه المبادرات في إطار الهدف الشامل المتمثل في أن يصبح المكتب أكثر فعالية ومرونة، مما يتيح القيام بعمليات فعالة من حيث التكلفة.

(4) أزمة الكوكب الثلاثة؛ والتحول في مجال الطاقة؛ وقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود والاستدامة؛ والرعاية الصحية الجيدة؛ والتحول الرقمي العادل؛ والحماية الاجتماعية والتعليم والمساواة والوظائف؛ والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والتحول في النظام الغذائي.

جيم - إدارة المخاطر وبيئة الرقابة

18 - قدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث سبع توصيات بشأن إدارة المخاطر وبيئة الرقابة:

(أ) جعل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات اتخاذ القرارات الهامة وإدراج الإبلاغ عن مخاطر الحافظة في التقارير الفصلية النموذجية - *التوصية ماضية على طريق الإنجاز بحلول حزيران/يونيه 2024*.

(ب) استعراض تصميم إطار إدارة المخاطر الحالي وأدائه الوظيفي - *أنجزت ضمن النطاق المقرر*.

(ج) إجراء استعراض لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر - *أنجزت ضمن النطاق المقرر*.

(د) إجراء تقييم شامل للحافظة والمخاطر الخفية المحتملة - *التوصية ماضية على طريق الإنجاز بحلول حزيران/يونيه 2024*.

(هـ) ضمان استقلالية وظائف الرقابة وتزويدها بالقدرات الكافية، ولا سيما وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق والأخلاقيات - *أنجزت ضمن النطاق المقرر*.

(و) إعداد خطة عمل موثقة استجابة للتوصيات التي قدمها فريق المراجعة الداخلية والتحقق في تقرير التقييم الذاتي. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة جميع التوصيات وخطط العمل المقترحة، وتاريخ الإنجاز المتوقع، ومستجدات الحالة، والشخص المسؤول. وينبغي لفريق المراجعة الداخلية والتحقق أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن خطة التنفيذ - *أنجزت ضمن النطاق المقرر*.

(ز) إجراء استعراض شامل لاختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في ضوء نتائج مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وفي هذا الصدد، ينبغي في إطار أي تغيير في الاختصاصات أن ينظر في إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات وتقييم المخاطر تكون تابعة للمجلس التنفيذي - *أنجزت ضمن النطاق المقرر*⁽⁵⁾.

19 - واستعرض المكتبُ تصميمَ إطاره لإدارة المخاطر ووظائف هذا الإطار وقارنها بالمعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة⁽⁶⁾ ونموذج النضج الخاص بمنتدى المخاطر الخاص باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق التابع للمكتب عدداً من الاستعراضات الشاملة للعمليات من أجل تقييم فعالية العمليات الأساسية للمكتب ووفوراتها وكفاءتها. وعلاوة على ذلك، أكمل المكتبُ استعراضاً لسياساته المتعلقة بإدارة المخاطر وحدد الكيفية التي ستندمج بها المبادئ ذات الصلة ضمن الإطار السياسي كجزء من التحسين المستمر.

20 - وعقب تلك الاستعراضات، اتخذت عدة إجراءات لتعزيز إطار إدارة المخاطر. وبدأ تنفيذ برنامج دوري للاختبار القائم على العينات من أجل تقييم أداء الضوابط الرئيسية، وبدأ تنفيذ برنامج تدريبي في مجال إدارة المخاطر. وسيبدأ العمل اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024 بفريق متكامل معني بالمخاطر

(5) يشير ذلك إلى تنقيح اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

(6) JIU/REP/2020/5

والامتثال، وتجري زيادة تعزيز القدرات المتصلة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية من خلال برنامج ابتكار العمليات ورقمنتها المتعدد السنوات.

21 - وفي إطار استعراض منتصف المدة الذي أفضى إلى الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها، أجرى المكتب تقييما للحافظة مع مراعاة مشهد المخاطر الاستراتيجية. وقد أُجري ذلك من خلال دراسة استقصائية عالمية بين قيادات المكتب، استُكملت بمقابلات مع كبار الخبراء واستعراضات للوثائق. وتشمل الآن عملية الميزنة السنوية وتحديد الأهداف توضيح الافتراضات والمخاطر والفرص الرئيسية من جانب جميع الوحدات المقدمة للتقارير. وتقوم وظيفة مكرسة لتقييم الأداء على أساس المخاطر بمعالجة استعراض مخاطر الحافظة على مستوى المكاتب القطرية. وسيتم الانتهاء من تقييم موحد للمخاطر الرئيسية داخل الحافظة العالمية بدعم من شركة استشارية خارجية، وهذا التقييم ماضٍ على طريق الإنجاز بحلول حزيران/يونيه 2024.

22 - ولمواصلة دعم إجراء حوار استراتيجي تطوعي ومستند إلى المخاطر بشأن أولويات المنظمة، اتخذ المكتب تدابير لتحسين عملية صنع القرار المستندة إلى المخاطر وإدراج الإبلاغ عن مخاطر الحافظة في الاستعراضات الإدارية الفصلية الموحدة. وسيبدأ العمل بالنهج الجديد في الربع الأول من عام 2024. وعلاوة على ذلك، تجري حاليا عملية لتقييم الآلية التي ينظر المكتب من خلالها في المخاطر المتعلقة بالمشاريع الجديدة ويقبلها، وهي عملية تنطوي على تحديث النهج الذي تتبعه لجنة قبول الالتزامات. وسيستمر هذا العمل في عام 2024.

23 - وأنجزت عدة إجراءات لمعالجة التوصية من أجل ضمان استقلالية مهام الرقابة وكفاية قدرتها. فأولا، أجرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقييما ذاتيا شاملا وموضوعيا لاستقلاليتها وأعد خطة عمل لمعالجة النتائج. وقُدِّم التقرير الشامل إلى المجلس التنفيذي وتمت الموافقة على جميع التوصيات. ونتيجة لذلك، اتخذ عدد من الإجراءات، بما في ذلك الموافقة على ميثاق منقح لمراجعة الحسابات؛ وزيادة بنسبة 87 في المائة في ميزانية الفريق؛ وتحويل جميع وظائف أفراد الموجودين في المقر إلى تعيينات محددة المدة. وعلاوة على ذلك، لدى مدير الفريق إمكانية الوصول الحر وغير المقيد إلى المجلس، ويمكن للفريق أن يؤكد استقلاليته في الدورة السنوية كل عام وفي أي اجتماع مغلق للمجلس التنفيذي.

24 - وفي آذار/مارس 2023، أجرى مكتبا الأخلاقيات التابعان لصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقييما لاستقلالية مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم تنفيذ 95 في المائة من التوصيات، في انتظار الانتهاء من استعراض وحدة التحقيقات المشتركة لهياكل حوكمة المجلس وإصلاح عملية "عدم السكوت عن المخالفات" الرامية إلى كشف المخالفات، وذلك تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 24/2022.

25 - وعلى النحو الموصى به، نَقَّح المكتب اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من أجل تعزيز وحماية استقلالية اللجنة في أداء مهمتها الاستشارية إزاء المدير التنفيذي والمجلس. وأحاط المجلس علما بالاختصاصات المنقحة في قراره 7/2023. ويجري تجديد تشكيل اللجنة في الوقت المناسب لتعقد اجتماعها الأول في عام 2024.

دال - الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية

26 - قدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث 15 توصية بشأن الأخلاقيات والامتثال والثقافة التنظيمية:

(أ) تحديد مسؤولية ومهام وظيفة الامتثال وتعميمها بوضوح داخل المنظمة - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ب) لكي يتمكن مكتب الأخلاقيات من رصد عدد الحالات الواردة والإبلاغ عنها بانتظام، ينبغي له أن يسجل أرقام الحالات بشكل آني - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ج) إجراء إصلاح شامل لعملية الإبلاغ عن المخالفات ووضع بروتوكولات وقواعد واضحة تكفل السرية - **التوصية ماضية على طريق الإنجاز بحلول حزيران/يونيه 2024.**

(د) وضع بروتوكولات للتعامل مع الشكاوى والتحقيقات، خاصة تلك التي تشمل من يشغلون منصب المدير أو المناصب الأعلى. والتأكد من التعامل مع الشواغل/الحالات المبلغ عنها بطريقة متسقة، بغض النظر عن مركز/أقدمية المبلغ عنه. وتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي وطمأنتهم بشأن التقيد بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخلاقيات في كل حالة - **التوصية ماضية على طريق الإنجاز بحلول حزيران/يونيه 2024.**

(هـ) تنمية تعاون أوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والأطراف الخارجية ذات الصلة بشأن الموارد البشرية والممارسات في مجال الأخلاقيات - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(و) وضع سياسة مكرسة لمكافحة الرشوة والفساد - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ز) تغيير أسلوب تعامل الإدارة العليا والعمل على غرس قيم الأمم المتحدة - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ح) ضمان وجود هيكل إداري قوي مع تسلسل إداري واضح وتقسيم كافٍ للواجبات فيما يتعلق بالشؤون المالية والقانونية والموارد البشرية والمشتريات - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ط) ضمان كفاءة وقدرة فريق الإدارة، وضمان هيكل تتوفر فيه مساءلة واضحة في المجالات المعنية - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ي) إنشاء فريق إدارة بحجم يفي بالمهام المطلوبة وتقويض واضح، مع التركيز على الفصل بين الإدارة التشغيلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك الأخلاقيات والامتثال - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ك) مراجعة الثقافة الإدارية والمؤسسية لكفالة مشاركة أوسع نطاقاً وتقليص الاعتماد على النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة والنهج الهرمي - **التحول ماضٍ على طريق الإنجاز بحلول عام 2024.**

(ل) تعزيز المدخلات الإقليمية والوظيفية والمشاركة في عمليات صنع القرار الرئيسية - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(م) زيادة عدد مناصب نائب المدير التنفيذي إلى منصبين (كحد أدنى)، مع فصل واضح بين الإدارة التشغيلية وإدارة المخاطر - **أنجزت ضمن النطاق المقرر⁽⁷⁾**.

(ن) تشجيع المشاركة المفتوحة والاختلافات في الرأي من خلال إجراء استطلاعات "جس النبض" بانتظام ومنتديات المناقشة والتبادل المتواتر للمعلومات - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(س) استخدام عملية مهيكلية لإدارة التغيير بغرض تيسير تغيير مؤسسي تتحقق فيه الكفاءة والفعالية - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

27 - وكما هو مبين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها، يطمح المكتب إلى تأسيس ثقافة بناءة تشمل الجميع وترتكز على قيم الأمم المتحدة في منظمتنا. وبهدف إعادة بناء الثقة داخل المنظمة، أُجري تقييم للثقافة التنظيمية من أجل الاسترشاد به في الرحلة قداما. وعُرضت نتائج التقييم على المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وستقدم خطة لمعالجة نتائج الاستعراض في الدورة العادية الأولى لعام 2024.

28 - وتستند مبادرات التحول والتغييرات التي شرع فيها المكتب إلى إعادة تشكيل ثقافة المنظمة. ولتغيير أسلوب تعامل الإدارة العليا، أنشئ فريق إدارة جديد في أيار/مايو 2022. ومنذ إنشاء الفريق، تولى مديرون جدد مناصبهم وتمت ترقية وظائف الإدارة الرئيسية إلى المستويات المناسبة في المنظمة. ولتعزيز المدخلات الإقليمية والوظيفية والمشاركة في عملية صنع القرار الرئيسية، أنشئت مجموعات عمل تابعة لفريق الإدارة من أجل تقديم المشورة إلى فريق الإدارة وضمان التنفيذ الفعال للمبادرات الداخلية الرئيسية على نطاق المنظمة.

29 - وفي أعقاب القرار 24/2022 الذي يقضي بإنشاء منصب نائب ثانٍ للمدير التنفيذي، أنشئ في كانون الثاني/يناير 2023 هيكل تنظيمي جديد ينطوي على فصل واضح بين وظائف الإدارة ووظائف التنفيذ. ويكفل هذا الهيكل الفصل المناسب بحيث تقدم الأفرقة المعنية بالسياسات المؤسسية والمناطق تقاريرها إلى مختلف نواب المديرين التنفيذيين. وتولى نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة والسياسات منصبه في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكانت عملية تعيين نائب المدير التنفيذي لشؤون المشاريع والشراكات جارية وقت كتابة هذا التقرير.

30 - ولمعالجة عدم الوضوح فيما يتعلق بمسؤولية وظيفة الامتثال داخل المنظمة، أُجري استعراض لتلك الوظيفة وصلاتها بوظائف "خط الدفاع الثاني" الأوسع نطاقا. وأدت نتائج ذلك الاستعراض إلى إنشاء الفريق المعني بالمخاطر والامتثال، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2024، الذي يقدم التقارير إلى نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة والسياسات.

31 - ولاستكمال سياسة المكتب الرامية إلى التصدي للغش والفساد والبناء عليها، وُضعت الصيغة النهائية لسياسة مكرسة لمكافحة الرشوة والفساد. وتهدف هذه السياسة، التي ستطبق على جميع أنشطة المكتب وعملياته، إلى منع أعمال الرشوة والفساد التي يتورط فيها موظفو المكتب وبائعوه والأطراف المنفذة وغيرهم من الشركاء، وكشف هذه الأعمال والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، يقوم فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات باستعراض تعليمات تشغيلية بشأن التحقيقات والتدابير المتصلة بادعاءات سوء السلوك الموجهة

(7) يشمل الهيكل التنظيمي للمكتب وظيفتين لنائب مدير تنفيذي، ومن المتوقع الانتهاء من تعيين النائب الثاني للمدير التنفيذي بحلول نهاية عام 2023.

ضد موظفي المكتب من أجل توضيح البروتوكولات التي تحكم التعامل مع الشكاوى والتحقيقات، ولا سيما فيما يتعلق برتبة مدير وما فوقها. ويقوم فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات بتدريب الموظفين المعنيين في مجالات عمليات المراجعة والتحقيقات، وسرية الادعاءات، والمعاملة العادلة، والموضوعية.

32 - وعملا بالقرار 24/2022، يعمل المكتب على إصلاح شامل للعمليات المتصلة بعدم السكوت عن المخالفات والإبلاغ عنها. والهدف من ذلك هو إنشاء عملية واضحة تشجع على الإبلاغ وتضمن المعاملة العادلة والسرية لجميع التقارير استنادا إلى القواعد والبروتوكولات المناسبة بما يتمشى مع أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة واستجابة للقرار 16/2022. وستستمر المبادرة، التي يدعمها المدير التنفيذي بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات، حتى عام 2024، وهي تهدف إلى إعادة بناء الثقة ومعالجة القضايا الإجرائية بالتنسيق الوثيق مع الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الثقافي الأوسع نطاقا. ويستند العمل إلى استعراض وتحديث لسياسة حماية المبلغين عن المخالفات للمكتب المسماة "الحماية من الانتقام"، الصادرة في 19 آب/أغسطس 2022⁽⁸⁾.

33 - وطوال عام 2023، واصل مكتب الأخلاقيات تعزيز التعاون مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات، الذي يوائم بين أفضل الممارسات ويخلق أوجه تآزر تسهم في إعادة ضبط أسلوب الإدارة العليا فيما يتعلق بالأخلاقيات وفي زيادة تعزيز استقلالية مكتب الأخلاقيات. واستعرض مكتب الأخلاقيات نظامه لتسجيل الحالات ووضع في تموز/يوليه 2023 أداة جديدة تسمح بتسجيل أرقام القضايا بشكل آني، حسب منطقة الخدمة والموضوع، وتسمح بقدرات أكثر تفصيلا في مجال الإبلاغ. وأخيرا، وفي إطار تغيير أسلوب تعامل الإدارة العليا والعمل على غرس قيم الأمم المتحدة، وضع مكتب الأخلاقيات سلسلة تدريبية عالمية شاملة بعنوان "الأخلاقيات في العمل" وبدأ العمل بها. وشمل التدريب أكثر من 800 موظف من موظفي المكتب، وتضمن حوارا مع الموظفين بشأن مواضيع من قبيل عدم السكوت، واتخاذ القرارات عند مواجهة معضلات أخلاقية، والسياسة المحدثة للحماية من الانتقام.

34 - ولكفالة مواءمة سياسات المكتب المتصلة بالموارد البشرية مع منظومة الأمم المتحدة والمشاركة على نحو أوثق مع الكيانات الأخرى بشأن الممارسات المتصلة بالموارد البشرية، فإن المكتب عضو نشط في شبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والأفرقة العاملة والمننديات ذات الصلة. وتدعم هذه المشاركة النشطة جهودنا الرامية إلى تشكيل واقع للموارد البشرية يكون ملائما للغرض ومتسقا مع إطار منظومة الأمم المتحدة وقيمتها.

35 - وبهدف تشجيع الاتصال المفتوح والمشاركة بين القوى العاملة، أنشأ المكتب خمسة أفرقة تعنى بموارد الموظفين من أجل توفير منتدى للزملاء للتعبير عن شواغلهم أو التحديات التي يواجهونها في مكان العمل. وعزز المكتب التعاون مع مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعدد الروابط المحلية لموظفي المكتب آخذ في الازدياد: فهي موجودة الآن في نيويورك، ومنطقة أفريقيا، ومنطقة آسيا، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط. وسيستمر العمل لتعزيز وتشجيع تمثيل الموظفين العالميين طوال عام 2024. وأخيرا، سيواصل المكتب إجراء استطلاعات منتظمة لجس النبض من أجل الحصول على نظرة متعمقة من الموظفين بشأن المواضيع الرئيسية المتصلة بالمشاركة والثقافة التنظيمية.

(8) وفقا للفقرة 9 من المقرر 16/2022.

36 - وتمشيا مع التوصية الواردة في الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث، اتبع المكتب نهجا منظما لإدارة التغيير في تنفيذ نتائج خطة الاستجابة الشاملة من خلال ما يلي: (أ) دعم إدارة المشاريع والتغيير من أجل التنفيذ العام للخطة؛ و (ب) تصميم وتنفيذ مبادرات التحول الرئيسية؛ و (ج) بناء القدرة على إدارة التغيير؛ و (د) وضع ونشر واستخدام إطار إدارة التغيير ومجموعة الأدوات الخاصة بالمكتب. وسيدعم هذا العمل التأسيسي التحول الاستراتيجي للمكتب في الفترة 2024-2025 وما بعدها.

هاء - الإدارة المالية وإدارة الأداء

37 - قَدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث سبع توصيات بشأن الإدارة المالية وإدارة الأداء:

(أ) ينبغي مواصلة تحسين التسعير. وينبغي بذل الجهود لإطلاع الجميع داخل المكتب وإطلاع الشركاء على منطق وأساس مختلف عناصر التسعير النموذجية، بهدف الوصول إلى فهم وقبول مشتركين - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ب) ينبغي رصد المخاطر المتصلة بحافظة الاستثمارات المالية رصدًا دقيقًا في الحالة الاقتصادية الراهنة، وينبغي تقديم التقارير شهريًا إلى المدير التنفيذي والقيادة العليا - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ج) الاستثمار في الموارد والقدرات لتعزيز الإبلاغ عن النتائج - **التحول ماضٍ على طريق الإنجاز بحلول عام 2024.**

(د) تصميم عملية إدارة الأداء وتعزيز المساءلة من خلال الإبلاغ وإدارة النتائج. ومواءمة الأطر والإبلاغ عن المؤشرات. وتعزيز إطلاع الإدارة على النتائج - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(هـ) تحزّي مزيد من الوضوح، ضمن التعليمات التشغيلية، في تحديد مفهوم الشراكات المقبولة. والنظر في تقييد الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها للمكتب التنفيذي إقامة أشكال جديدة من الشراكات دون أن يطلب استعراضًا من لجنة قبول الالتزامات أو آليات الرقابة المناسبة - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(و) ينبغي أن تعمل جميع المناطق على ترسيخ ممارسة وعملية تقتضيان الحصول على المشورة والدعم المتكاملين في مجال الممارسات⁽⁹⁾ قبل توقيع عقود المشاريع - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**

(ز) ينبغي مواصلة تطوير عملية بذل العناية الواجبة وتخصيص موارد كافية لها استنادًا إلى حجم العمل في مجال بذل العناية الواجبة - **التحول ماضٍ على طريق الإنجاز بحلول عام 2024⁽¹⁰⁾.**

38 - وعملا بالتوصية الداعية إلى مواصلة تطوير التسعير في المكتب، أنجزت عدة إجراءات. وفي آب/أغسطس 2022، أصدر المكتب تحديثًا للسياسة يقضي بوقف فرض بدل مخاطر على الاتفاقيات المتصلة بالمشاريع الجديدة. وقام المكتب بتحديث منهجية حساب الرسوم الإدارية لتعكس الأرقام المالية للفترة 2021-2022، وواءم عملية تحديد الرسوم الإدارية مع ميزانيته التطلعية لفترة السنتين. ونُفِّذ ذلك لأول مرة من خلال تقديرات ميزانية المكتب للفترة 2024-2025⁽¹¹⁾. وأيد المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام 2023، النهج المتبع في تحديد معدلات استرداد التكاليف غير المباشرة استنادًا إلى الاحتياجات المطلوبة

(9) يقوم فريق المشورة والدعم المتكاملين في مجال الممارسات باستعراض الالتزامات قبل الموافقة النهائية وتوقيع الاتفاقات.

(10) تشمل هذه التوصية تنقيح النظام المالي والقواعد المالية.

(11) DP/OPS/2023/7.

من الإيرادات؛ ووافق على هدف صافي الإيرادات الصفية لفترة السنتين؛ وأحاط علماً بمواءمة المكتب مع النهج المنسقة للأمم المتحدة لتصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج وعرض الميزانية. وجرى تناول نموذج التسعير بمزيد من التفصيل في مرفق تقديرات الميزانية المتعلق بالتسعير⁽¹²⁾، وورقة غرفة الاجتماعات بشأن نموذج استرداد التكاليف الذي يقدمه المكتب⁽¹³⁾، والدورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء.

39 - ولمعالجة توصية الطرف الثالث بشأن رصد المخاطر المتصلة بحافظة الاستثمارات المالية، أُطلع فريق الإدارة منذ شباط/فبراير 2023 على التقارير الشهرية عن الأداء الاستثماري للمكتب. هذا بالإضافة إلى الإبلاغ الفصلي الموحد عن الأداء والمخاطر إلى المدير التنفيذي واللجنة الاستشارية للاستثمار وتقديم تقارير شهرية إلى كبير الموظفين الماليين.

40 - وتتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها إطاراً موسعاً للنتائج مع أولويات استراتيجية تركز على الأثر والمساهمات ونتائج الإدارة، مما ييسر إدارة الأداء في البيئة القائمة على الطلب التي يعمل فيها المكتب. ويُستكمل الإطارُ بعملية متداخلة لاستعراض الأداء في المنظمة، ويُوسّع نطاق الاستعراضات الإدارية الفصلية لتشمل استعراضات المساهمات التي تجرى كل سنتين والمركزة حسب المواضيع. وستُتَوَجَّه العملية باستعراض سنوي للأثر في أواخر شباط/فبراير 2024. وستكون نتيجة هذا الاستعراض عبارة عن مساهمة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2023، وستُعرض في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024.

41 - وسيواصل طوال عام 2024 الاستثمار في الموارد والقدرات من أجل تعزيز الإبلاغ عن النتائج. واستجابة لتلك التوصية، يعتمد المكتب على نتائج دراسة خارجية ذات صلة بنموذج التشغيل غير البرنامجي والقائم على الطلب في المكتب. وستتخذ إجراءات لتعزيز قدرة المنظمة فيما يتعلق بالأدلة والرؤى المتعمقة والتعلم. ويرتبط العمل في هذا المجال ارتباطاً وثيقاً ببرنامج ابتكار العمليات ورقمنتها واستعراض إدارة المشاريع والبرامج والحافظات.

42 - وعلاوة على ذلك، يلزم مواصلة تطوير الصلات بين الأداء التنظيمي والأداء الفردي لدعم زيادة المساءلة بشأن القرارات والنتائج. وسيتم التعامل مع هذا الأمر في إطار التحول الثقافي.

43 - والعمل جارٍ لاستعراض الإطار السياساتي للمكتب بحيث يكون قائماً على المبادئ، وأقل إلزاماً، وأكثر فعالية. واستجابة للتوصية الداعية إلى تضمين التعليمات التشغيلية تحديداً لأنواع الشراكات المقبولة، جرى في نيسان/أبريل 2023 إصدار توجيه تشغيلي جديد بشأن العناية الواجبة⁽¹⁴⁾. والغرض منه هو مواءمة عمليات العناية الواجبة التي تجرى داخل المكتب مع عمليات نهج مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المشترك إزاء البحث المتصل بالآفاق والعناية الواجبة فيما يتصل بشراكات قطاع الأعمال⁽¹⁵⁾، فضلاً عن وضع المبادئ التوجيهية الشاملة والإطار الذي سيقوم المكتب على أساسه ببذل هذه العناية الواجبة على نطاق المنظمة. وأنشأ المكتب وحدة مكرسة لمسائل العناية الواجبة في إطار فريق ضمان الجودة⁽¹⁶⁾ من أجل

(12) DP/OPS/2023/7 - المرفقات.

(13) DP/OPS/2023/CRP.5.

(14) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2023.

(15) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2020.

(16) سيصبح هذا الفريق الفرعي المعني بالمخاطر والامتثال اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024.

كفالة توفير الموارد وبناء المعارف المؤسسية بشأن العناية المصممة خصيصاً لنموذج التشغيل الخاص بالمكتب. وتمشيا مع توصية الطرف الثالث، يتعين أن يستعرض الالتزامات فريق المشورة والدعم المتكاملين في مجال الممارسات قبل الموافقة على أي اتفاق وتوقيعه. وقبل توقيع عقد المشروع، يتعين على جميع المناطق أن تكفل وتعزز الممارسة والعملية المتعلقة باستكمال الاستعراض وأن ترصد بشكل استباقي المخاطر المتبقية التي تم تحديدها أثناء التنفيذ. ويتواصل تعزيز عملية قبول الالتزامات في سياق استعراض عمليات إدارة المشاريع والبرامج والحافظات.

44 - وفي إطار استعراض الإطار السياساتي، يقوم المكتب بتنقيح نظامه المالي وقواعده المالية ويهدف إلى تقديم النسخة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية المقترحة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2024، بغية تطبيقها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2025. وسيتشاور المكتب مع الدول الأعضاء طوال عملية الاستعراض وسيسعى للحصول على مدخلات من هيئات الأمم المتحدة ومكاتبها ذات الصلة.

واو - مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i)

45 - قدّم الاستعراض الذي أنجزه طرف ثالث تسع توصيات بشأن مبادرة S3i (الإغلاق):

(أ) التأكد من فهم القيمة المضافة المتحققة من مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار فهماً واضحاً وإنشاء هياكل لدعم إضافة القيمة في العمليات الأوسع نطاقاً داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويتعين أن تُدمج مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار بشكل مناسب في أطر الرقابة التشريعية والداخلية الحالية للمكتب - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(ب) التركيز على الأنشطة القريبة من المجالات التي اعتُبر فيها أداء المكتب جيداً من خلال قدرته العالمية على التنفيذ، مثل تنفيذ المشاريع بفعالية والبنى التحتية والمشتريات رغم صعوبة الظروف - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**⁽¹⁷⁾.

(ج) توضيح المسؤوليات بشأن إدارة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وتقييم الفريق الحالي والقدرات الحالية. ضمان الفصل الكافي بين الواجبات في فريق مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وإنشاء لجنة استثمار مستقلة ذات أدوار وولايات محددة بشكل صحيح - **لم يتم تفعيل التوصية لأن المكتب لن يشارك في استثمارات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار**.

(د) إجراء استعراض شامل لجميع ما هو متاح من معلومات وتقارير التحقيق، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل المسائل القانونية والمالية ومسائل التسوية فيما يتعلق بحافطة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار - **يقود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية الجهود المبذولة لاسترداد الأموال من استثمارات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار**.

(هـ) تحويل إيرادات مشروع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار الممولة من حكومة فنلندا من ميزانية الإدارة إلى حافطة مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان الضوابط الداخلية المناسبة والرصد والإبلاغ - **أنجزت ضمن النطاق المقرر**.

(17) تشمل هذه التوصية الدعم المقدم للبلدان المتأثرة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

- (و) تقييم الحاجة إلى مخصصات للرصيد المستحق المتصل باستثمارات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**
- (ز) مواصلة تقييم المخاطر المتعلقة بالحفاظة ككل من أجل فهم ما إذا كانت هناك أي أوجه قصور عامة لا يزال يتعين معالجتها - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**
- (ح) إجراء استعراض شامل للتكاليف وأنشطة التنفيذ التي قام بها نائب المدير التنفيذية السابق والمكتب التنفيذي - **أنجزت ضمن النطاق المقرر.**
- (ط) إجراء تقييم خارجي كامل للأطر والسياسات والقدرات الحالية المتعلقة بالاستثمار الهادف إلى إحداث أثر في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وإذا استمرت عمليات الاستثمار الهادف إلى إحداث أثر، يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى إنشاء إطار مناسب لإدارة الاستثمار وتعزيز عملية الاستثمار والترتيبات التشغيلية المتوافقة، قبل إجراء أي استثمارات جديدة - **لم يتم تفعيل التوصية لأن المكتب لن يشارك في استثمارات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.**
- 46 - وبعد تعيين المدير التنفيذي بالنيابة، تقرر تعليق جميع استثمارات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وفي وقت لاحق، أعاد المكتب صياغة خطته الاستراتيجية للتركيز على الأنشطة التي لديه فيها ولاية وخبرة واضحتين. والخطوة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المعاد صياغتها تنص بشكل لا لبس فيه على أن المكتب لن يستخدم بعد الآن رؤوس الأموال الأولية المتاحة في احتياطات المكتب للقيام باستثمارات مؤثرة.
- 47 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، طلب المجلس التنفيذي من المكتب "العمل على الإنهاء التدريجي التام لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار"⁽¹⁸⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2023، قرر المدير التنفيذي إغلاق مسار عمل مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار الذي ينفذه فريق مكتب هلسنكي إغلاقاً دائماً بحلول نهاية عام 2023. وهكذا تمت معالجة جميع التوصيات المتعلقة بتقييم دور تلك المبادرة، وحفاظة المبادرة، ومكتب هلسنكي.
- 48 - واستعرض فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات التابع للمكتب نفقات مشروع المبادرة التي تغطيها حكومة فنلندا لتحديد أي نفقات غير مستوفية للشروط قبل إطلاع الحكومة على التقرير المالي النهائي. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023، تولى المكتب تمويل مكتب هلسنكي في إطار ميزانية نفقاته الإدارية.
- 49 - وقد سحب المكتب استثماراته من استثمار واحد في إطار المبادرة دون تكبد خسارة مالية. وعُطِّلت جميع الاستثمارات الأخرى في إطار المبادرة. وكلف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بقيادة الجهود الرامية إلى استرداد الأموال من تلك الاستثمارات. ويسدّد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميع الرسوم القانونية المرتبطة بهذه الجهود. ونظراً للطبيعة غير المؤكدة للعمل القانوني فيما يتعلق باسترداد الأموال، سيستمر التعاون مع المستشار الخارجي من خلال مكتب الشؤون القانونية في الفترة 2024-2025.

(18) القرار 4/2023.

50 - وعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع البلدان المتأثرة من مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لدعمها في الانتقال من الأنشطة. وفي إطار هذه الجهود، خصص المكتب مبلغ 1,7 مليون دولار لتنفيذ مشاريع يمكن أن تساعد في دعم التنمية المستدامة في البلدان.

رابعاً - السبل المقترحة للمضي قدماً

51 - قد يرغب المجلس في أخذ المقترحات التالية في الاعتبار في دورته العادية الأولى في عام 2024:

(أ) أن يعترف بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة، وأن يشجع التحول الجاري للمكتب.

(ب) أن يقرر إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة من خلال دورة الإبلاغ العادية للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تمشيا مع القرار 17/2023 وسيقدم المدير التنفيذي تقريراً عن التقدم المحرز إلى المجلس التنفيذي من خلال التقرير السنوي للمدير التنفيذي، وكذلك في الخطاب الرسمي في الدورة السنوية والدورتين العاديتين الأولى والثانية.

(ج) أن يحيط علماً بنتائج الاستعراض المؤقت الذي أجراه طرف ثالث لحالة تنفيذ التوصيات.

(د) أن يذكر بقراريه 24/2022 و 23/2023 بشأن تكليف المكتب طرفاً ثالثاً بإجراء استعراض سيقدم إلى المجلس التنفيذي في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.